المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في الجنوب الجزائري
دراسة ميدانية عينة من طلبة جامعة قاصدي مرباح ورقلة

د. أحلام مرابط فلاح البليدة 2

ملخص

في هذا المقال سنسلط الضوء على علاقة الشباب بالمجتمع، هذه الفئة التي يحتاجها المجتمع لما لها من القوة والاستعداد على العطاء، وما يهم هذا المجتمع هو مشاركة كل فئاته في كل أنساقه، وقد اخترنا النسق السياسي لما لهذا النسق من أهمية فهو القادر إذا ما كان مستقرا ومتينا على جعل عجلة التقدم والتنمية تدور في باقي أنساقه المكونة له، ولقد اخترنا أن نقوم بدراسة ميداني على عينة من شباب جنوبنا وهذا نظرا لقلة الدراسات الميدانية على هذه الفئة وعلى هذه المنطقة هناك.

Abstract

In this article We will study the relationship between the young people and the society, This category needed by the society because of their strength and willingness to give, and What is important to this society is the participation of all its segments systems We have chosen the political system as a subject of our study because of its importance and Its ability to contribute in the development and progress ,if it was Stable and solid.

For this We have done a field study on a sample of young people from Southern Algeria , because of the lack of studies on this category in this area.

إشكالية الدراسة:

إن الحديث عن المجتمع والتغيرات التي تحدث فيه أشبه بالحديث عن متاهة تتشابك فيها كل الطرق وكل المظاهر، لذا فإن دراسة المظاهر المختلفة التي تطرأ على المجتمع ليس بالأمر السهل على كل الأفراد بل لابد لها من شريحة ذات التخصص، وعلى دراية شبه تامة بكل ما يدور في المجتمع من أجل فرز وفصل الظواهر عن بعضها البعض، وهذه تحتاج بطبيعة الحال إلى من زاول تخصص عماده المجتمع والأفراد الذين ينشطون في كنفه.

فحسب المهتمين بعلم الاجتماع فان هذا الكل الذي هو المجتمع لابد أن تعمل أجزاءه بشكل وظيفي تكاملي مهما اختلفت الأمكنة والأزمنة إلا أن مكونات وعناصر المجتمع التي هي الديـــــن، العائلة، السياسة، الاقتصاد والتعليمي بطبيعة الحال تبقى هي نفسها وتختلف كل حقبة زمنية عن نظيرتها بالنسبة لترتيب أهمية القطاعات من حيث وجهة نظر الباحثين والعلماء فنجد أن مرة يكون الاهتمام منصب على الجانب الاقتصادي ومرة الديني ومرة أخرى الجانب الثقافي وتارة أخرى نجد الجانب السياسي الذي يعد من أهم الأنظمة التي تكون المجتمع

وتساعده على استقراره وتنميته والارتقاء به نحو الأفضل. لكن الآن أصبحنا نرى أن لكل نظام أهمية مساوية لباقي الأنظمة التي تعمل بشكل تكاملي ووظيفي فيما بينها داخل المجتمع الواحد.

ولما كانت الجزائر واحدة من بين الكثير من دول التي تسعى جاهدة من أجل أن تجسد ملامح الحياة الحضارية بكل أبعادها المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية أو لنقل اجتماعية في أوسع نطقها. فقد بدا الاهتمام ينصب على كل القطاعات لكن النظام الذي ظهر فيه اهتمام وجهود الدولة واضحة وبشكل ملحوظ نجد النظام السياسي.

فلا أحد سواء كان داخل الحدود الإقليمية للجمهورية الجزائرية أو خارجها يمكنه أن ينكر ما مرت به الجزائر خاصة في الفترة التسعينات ما يعرف في عالم السياسية بفترة العشرية السوداء. وعليه فنحن نحاول من خلال هذه الأوراق أن نرسم المعالم التي تميز الحياة السياسية خاصة والموجودة في مجتمعنا والإجابة عن التساؤل التالي: **ما مدى مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية في الجنوب الجزائري؟**

أولا الجانب النظري للدراسة:

1 - تحديد المفاهيم:

تعريف السياسة:

عرفت السياسة على أنها فن التعامل وهي عند أهل الاختصاص تعرف على أنها: عرفت السياسة على أنها فن التعامل وهي عند أهل الاختصاص تعرف من الناحية اللغوية في معجم روبير1962 على أنها فن المجتمعات الإنسانية. وفي قاموس ليتره (Littré) الفرنسي عام 1870 عرفت أنها فن حكم الدولة.

كما عرفها **غابرييل الموند** الذي عرف السياسة أنها نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة. والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف ويؤديها في الداخل وتجاه المجتمعات الأخرى. ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه. سواء أكان استخدامه شرعيا شرعية تامة أو بعض النظر الشيء فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير.[1]

وتمارس السياسة في كنف الدولة التي تتكون من الشعب الممارس لها من الحكومة التي هي الهيكل او النظام المنظم والموجه للشعب في السياق المحدد الوجهة. ولعل الكثير من

[1] إبراهيم أبراش. **علم الاجتماع السياسي**. دار الشروق. عمان. 1998. ص ص 35. 36.

المراجع قد ربطت بين أهمية كل من السياسة والتنمية والتحديث ومن بين الأسماء البارزة نجد صامويل **هنتينجتون**.[1]

ولأن الجزائر بلد مكتمل الأركان حسب المهتمين السياسيين فقد مرت عبر مسارها السياسي بعدة تحولات كانت في بعض صورها تعديلات وفي بعضها الأخر تحولات جذرية. إن هذا المسار لم يكن قبل الاستقلال بل العكس بدأ التحضير له مع اندلاع الثورة المجيدة والتاريخ الجزائري قد دون ذلك في مؤتمر الصومام ليأتي بيان أول نوفمبر وما أعطاه كصورة عن قوة مشاركة الجزائريين على اختلاف أعمارهم ومستواهم الثقافي والاجتماعي.

وجاء عام 1962 لتشهد الجزائر مرحلة أخرى من مراحل نضالها لكن في صورة أخرى ألا وهي مرحلة البناء والتشييد التي جاءت مع تولي سدة الحكم الرئيس الراحل هواري بومدين الذي عمد على إشراك كل أفراد المجتمع في هذه المهمة لذا لم يكن هناك ولعدة اعتبارات من أن يكون الاتجاه الاشتراكي هو الاتجاه الأنسب للدولة الفتية حتى تضمن لمن تساو بالأمس في المعاناة أن يتساو اليوم في توزيع الخيرات التي تنتجها الأراضي الجزائري فتطبق على الكل مصطلح العدالة الاجتماعية.

إلا أنه مع الظروف الاقتصادية التي عرفتها فترة الثمانينات من القرن الماضي تفجرت الشوارع الجزائرية بمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية، ومعها تأتي أحداث أكتوبر 1988 التي تمخض عنها إقرار الدولة بالتعددية الحزبية وبعدها استقالة الرئيس الشاذلي بن الجديد وقيام المجلس الأعلى للدولة على إدارة شؤون البلاد.

لتتخبط الجزائر قرابة العشرية كاملة في دوامة اللاستقرار والعنف الإرهاب الذي نكل بالجزائريين رجلا ونساء مما أثر على كل الميادين وانعكس ذلك كله على حتى الثقافة التي تعرف في كثير من المراجع على أنها: تعرف الثقافة حسب تايلور حسب كتابه الثقافة البدائية عام 1871 على أنها: ذلك المركب الكلي الذي يشمل المعرفة والمعتقد والفن والأدب الأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع.[2]

2- تعريف المشاركة السياسية:

قبل البدء بإعطاء تعريف للمشاركة السياسية نود أ نوضح ان هناك بعض المصطلحات التي لا يخلط بينها الكثير حتى أنه قد تظهر للوهلة الأولى على أنها مرادفات مثل

[1] Didier Truchet**, le droit publique**, 3eme edition, la série Que sais je ? , P7.

[2] معن زيادة، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، سلسلة علم المعرفة، الكويت،1987، ص 34.

التعبئة الاجتماعية والدمج السياسي...أما المشاركة فيقال في اللغة العربية شارك في الشيء أي كان له فيه نصيب. فالمشاركة هي ربط بين الفردي والكلي.

والمشاركة السياسية: هي تعني أن يلعب المواطن دورا في الحياة السياسية. لأن المشاركة عمل إيجابي والمشاركة السياسية تفرض وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة وحصيلة إسهامات أفرادها.

وعرفها **وينر**: على أنها عمل إرادي ناجح أو فاشل. منظم وغير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية. بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية. محلية أو وطنية.[1]

وعليه فهي ليست تصرف فردي عفوي بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة بين المواطن والنسق السياسي. كما أنها عمل إرادي مصبوغ بالصبغة القيمية العاطفية والشعور بالانتماء. وإرادة في التغيير.

كما أن هناك عدة دوافع وأسباب للمشاركة السياسية منها: تعبير عن وعي سياسي. والتعبير عن مطالب. وأيضا تتحكم فيها بعض الدوافع الدينية والعرقية الموجود في المجتمع. وهناك من يرجع مشاركته للحصول على منصب أو خوفا من السلطة كما هو الحال بعض الأنظمة السياسية الموجودة في العالم.

ونضيف أن المشاركة السياسية تعد مظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي في المجتمع. وميكانيزم يقوم به الأفراد كنوع من الدفاع ضد خطر متوقع.

ونضيف فنقول أن المشاركة السياسية هي وجه من أوجه السلطة الاجتماعية والتي تعني وصف هيكل تركيز القرار السياسي في الدائرة الداخلية للجدلية الاجتماعية وهي تعنى بموضوع الدولة والشعب داخل كل مجتمع يتمتع بشخصية متخصصة على صورة أمة أو وطن.[2]

3ـ تعريف الطالب الجامعي:

ولأن من الشباب من هم طلاب في الجامعة فلا بد من تعريف الطالب الجامعي الذي هو عينة الدراسة ويعرف على انه ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التكوين إلى الجامعة. وتبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة

[1] نفس المرجع . ص ص 237. 239.

[2] أنور عبد الملك. **تغير العالم**. سلسلة علم المعرفة. الكويت. 1985. ص 105.

تؤهله لذلك، ويعتبر أحد عناصر الأساسية في العملية التربوية ويمثل النسبة الغالبة في المؤسسة.[1]

إذا فالجامعة التي ينتمي إليها الطالب تعد مركزا للإشعاع الفكري والعلمي حيث يؤسس كل مجتمع جامعة خاصة به بناء على وجهة نظره الإيديولوجية وتبعا لاتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويشكل الطالب فيها البنية الأساسية التي تقوم عليها كل العمليات والنشاطات داخل الحرم الجامعي، ولم تعد الجامعات في الوقت الحالي مؤسسات تعليمية فقط، بل أصبحت منظمة ينتمي إليها الطالب من خلال مرحلة من أهم مراحل حياته ليجد فيها إشباعا لمختلف جوانب شخصيته، فيتلقى العلم والمعرفة وينمي خبراته وهواياته ويشبع حاجاته ورغباته من خلال المشاركة المتاحة له في كافة جوانب النشاط، ومنه فقد خرج مفهوم الطالب الجامعي من مفهومه الضيق الذي كان ينظر للطالب على أنه فقط جاء من أجل التحصيل الدراسي والحصول على شهادة تتيح له فرص العمل في المستقبل بعد مغادرة الجامعة، إلى مفهوم اعتبره عضو فعال في المجتمع يجب الاهتمام به من جميع الجوانب لتحقيق تكامل بين مختلف أجزاء هويته لتكوين مواطن صالح ونامي لمجتمعه ككل، ومنه جاء مصطلح المواطن الذي تتحكم في تحديده العوامل الاقتصادية أو العوامل **السوسيوثقافية** أو العوامل الإدارية.[2]

4- مدى المشاركة السياسية:

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي فكريا وماديًّا واجتماعيًّا الذي يسود في المجتمع، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجبًا مدنيًّا على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية.

وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات، على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر، كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقًا للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة، والشخصية، والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى

---

[1] فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم اجتماع والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص94.

[2] Philippe Braud, **la science politique**, 11eme édition, la série Que sais je ?, p28.

التعليم زادت المشاركة، كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف، كما تزداد المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة.

وبالطبع هذه الخصائص ليست ثابتة، ولا تشكل قاعدة عامة فمثلاً رجل ينتمي للطبقة العاملة قد لا يحظى بتعليم عال بعد الدراسة في الثانوية، ولكنه من المحتمل أن ينتمي لنقابة عمالية، وبالمثل سيدة تنتمي للطبقة الوسطى قد تكون حظيت بقسط من التعليم بعد المرحلة الثانوية، غير أنها لا تنتمي إلى نقابة عمالية، وفي كلتا الحالتين تكون هذه السمات متعارضة، ومن الصعب تشكيل نمط معين يوضح الأهمية النسبية لكل منهما.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط القوية يكونون أكثر احتمالاً للمشاركة في السياسة.

وعموما فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير، على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة، في شكل ماأطلق عليه **الحركات الاجتماعية الجديـــدة**، وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة، وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط، مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

5- دوافع المشاركة السياسية:

يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلاقًا من عدة دوافع، منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية، وعلى هذا يمكن الحديث عن نوعين من الدوافع[1]:

الدوافع الموضوعية وتتمثل في:

- الشعور بأن المشاركة في الحياة السياسية واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم، فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات، وفي البرامج والسياسات التي تتخذ، استجابة لاحتياجات المواطنين.

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر**، بيروت :مركز الدراسات العربية 2001 ، ص 159.

- حب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.
- الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم، وانعكاساته، على دعم مسيرة التنمية.
- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته، بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات، بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات.
- الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة، هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع.
- عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة، أو المدرسة، أو النادي، أو المؤسسات الدينية، أو التطوعية، أو الأحزاب، أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، وتجعل منه مواطنًا مشاركًا.
- توافر الضمانات القانونية والدستورية، التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.
- تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة، التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة، فقد قال الله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (سورة المائدة الآية:2)، كما قال تعالى (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ) (سورة آل عمران الآية: 159).

الدوافع الذاتية: وتتمثل في:

- محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع، لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية، والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع، والتي تعود عليهم بالنفع.
- تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، واكتساب الشهرة، والحصول على التقدير والاحترام.

- إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس، هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.
- تحقيق مصالح شخصية، تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ والسيطرة، وتحقيق منافع مادية، وغيرها من المصالح الشخصية.

متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة:

تتطلب المشاركة ضرورة توفر عدد من العوامل التى تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة، **وأهم هذه المتطلبات:**

- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التى تحقق الإشباع المادى والنفسى للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة فى الحياة العامة داخل وطنه.
- ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعى : إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذه القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأى العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات.. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.
- الشعور بالانتماء للوطن، واحساس المواطنين بأن مشاركتهم فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجباً تفرضه العضوية فى هذا الوطن.
- وضوح السياسات العامة المعلنة وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.
- إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير فى صنع وتنفيذ السياسات العامة، واتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية واتاحة المجال امام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم فى قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته

ومناقشة تصريحات المسئولين والقوانين العامة سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف وفى الندوات العامة، فى ظل مناخ آمن ودون تعرضهم لأى مساءلة قانونية.

- وجود التشريعات التى تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التى تساعد على توصيل هذه الأفكار والتى تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.
- وجود برامج تدريبية لمن فى مواقع المسئولية سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات غير الحكومية فى المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والانصات واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة.
- اللامركزية فى الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكى تشارك فى إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التى تقدمها الجماهير.
- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطى أكبر مساحة ممكنة فتنتشر فى كل مكان وفى كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال اتاحة صلاحيات أكثر لها ما يجعلها أكثر تأثيراً فى خدمة المجتمع.
- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل : الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الاتصال وغيرها ... وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدى الجماهير.
- ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية فى معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة وافساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية.

6 - واقع المشاركة السياسية في ظل التعددية بالجزائر: يظهر اهتمام النظام السياسي بالمشاركة السياسية من خلال وضع صيغ دستورية و قانونية تمس المشاركة السياسية وحقوق الإنسان كالإعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية، حيث نصت المادة (40) من دستور 1989 على"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، كما تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور **القانون رقم 89 في جويلية1989**، الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات السياسية.

وقواعد عملها، وتمويلها وإيقافها، وفي مجال الحريات العامة خصص دستور 1989 فصلا مركزيا هاما للحقوق والحريات، لأنه يتحدث عن ضمانات واعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها.[1]

ثانيا- الجانب الميداني للدراسة:

إيمانا منا أن علم الاجتماع علم لا بد أن ينزل للميدان أن يكون علما امبريقيا يعالج ويصف كل ماهو موجود في المجتمع حتى نقف على المشاكل ونجد الحلول ومراعاة التطبيق السليم لها على أرض الواقع، وهذا هو علم الاجتماع الذي نادت به من قبل مدرسة شيكاغو عن طريق ما اصطلح عليه بـ fieldwork.[2]

فقد جعلنا لهذا المقال دراسة ميدانية علها تصف وتحدد مدى تجسيد الطرح النظري في المجتمع الورقلي:

1- المجال المكاني:

تمت الدراسة في مدينة ورقلة التي تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر التي لها طابعها السوسيولوجي المميز، وكان نطاقها الفعلي هو الوسط الجامعي حيث كانت كل من كليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذا كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزء المراد دراسته ميدانيا.

وقد نشأت أول نواة لجامعة ورقلة في سبتمبر 1987 وعرفت تحولات عديدة ومتسارعة في هيكلتها التنظيمية فمن مدرسة عليا للأساتذة عام 1987 إلى مركز جامعي عام 1997 ثم إلى جامعة ورقلة في جويلية 2001 وهي تحمل اسم قاصدي مرباح، أما كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية حددت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03ـ279 المؤرخ بتاريخ 23 أوت2003.

2- المجال الزماني:

وقد دامت حوالي أسبوع من شهر أكتوبر 2016 بين توزيع الاستمارة وإعادة تجميعها ليتم تحليلها واستخلاص النتائج التي من شانها أن تعطي الإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة الموجودة في المقال.

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلي التعددية السياسية**،الجزائر :مديرية النشر قالمة ، 2006 ، ص149 .
[2] Alain Coulon, **l'école de Chicago**,5émé édition, la série Que sais je ? , P58.

3- الجانب البشري:

طبقت دراستنا على عينة من الطلاب الذين يزاولون دراستهم في جامعة ورقلة بالخصوص في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الحقوق العلوم السياسية وقد اخترنا أن تكون الشريحة التي سنتعامل معها من الطبقة المثقفة، ذات الوعي العالي نوع ما بمدى أهمية المشاركة السياسية في الحياة اليومية لدى الشباب الذين يمثلون كل القوة والحماس المستقبلي للأمم.

4- المنهج المعتمد في الدراسة:

أول ما يجب تعريفه هو كلمة المنهج لغة:

في اللغة يعني الطريق (Méthode) المناهج جمع منهج، والمنهج الواضح، ونهج الطريق، بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانه.[1]

فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.

أما المنهج الذي اعتمده المقال فهو المنهج الوصفي الذي يعد الأنسب لمثل هذه المواضيع التي تحتاج إلى معرفة إجابات من عدد كبير من مفردات العينة، كما أن الدراسة عبارة عن وصف حال ما هو موجود، ونظرا لأهميته في الدراسات السوسيولوجية، ككل وذلك بإجماع الكثير من العلماء والمنظرين فيه وفي الأطر المنهجية لاسيما علماء الاجتماع فقد اخترناه للدراسة من بين المناهج العملية الأخرى، كما أدركنا أنه يستوفي التعبير السليم عن المضامين الرئيسية للمشكلة التي وضعت محل البحث.

نعيد ونقول كان الهدف منه جمع معلومات حقيقية ومتصلة بظاهرة موجودة أصلا في المجتمع، وكذا مساعدتنا على إجراء مقارنة وتقييم بعض الظواهر واختيار العينة، وكذا جمع معلومات حقيقية ومتصلة بظاهرة موجودة أصلا في المجتمع.

5- أدوات جمع البيانات:

كان الاستبيان الأداة الرئيسية التي استعملت في الدراسة من أجل الحصول على الإجابات التي نحتاجها من اجل إعطاء نسبة عن مدى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في الجنوب الجزائري، إلا أننا استعنا بالمقابلة والملاحظة في التحليل لبعض الأسئلة والتعريف بموضوع الدراسة.

[1] ابن منظور جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت.ج2 ، ص.383 .

ويذكر البروفيسور بلقاسم سلاطنية أن للاستمارة وظيفة رئيسية تنمح للبحث توسعا أكبر والتحقق إحصائيا إلى أي مدى يمكن تعميم المعلومات والفرضيات المعدة سابقا.[1]

6- العينة: العينة التي تم استخدامها في دراستنا هي عينة بسيطة عشوائية بحيث أننا لم نضع أي شروط لاختيارها عدا أن يكون المجيب عن أسئلة الاستبيان طالب في الجامعي في هذه الفترة تحديدا ومن الكليتين فقط لما لهذه الكليتين وتخصصاتهما من أهمية بالغة في تحديد أوجه التنمية في المجتمع.

أما عن حجم العينة: فقد تمت الدراسة على حوالي 100طالب من مختلفة التخصصات التابعة للكليتين، إلا أنه وبعد التفريغ واستبعاد الاستمارات المرفوضة تحصلنا على 89 إستمارة مقبولة منهجيا.

7- نتائج الدراسة:

وبعد عملية تفريغ البيانات وتحليل الجداول تم استخلاص جملة من النتائج من أهمها:

- أن اغلب من أدلى بصوته في الانتخابات التي تقوم بها الجزائر وخاصة الرئاسية منها هم فئة الإناث وهذا ما عبرت عنه النسبة 59%، ويرجع السبب في ذلك أن أغلبية طلاب الكليتين في الجامعة من فئة الإناث.
- أن اغلب المبحوثين شاركوا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ووصلت نسبة من شاركوا 60 %، أما الذين لم يشاركوا فارجعوا سبب ذلك إلى أنهم لا يملكون بطاقة الناخب أصلا.
- أن معظم المبحوثين يقومون بحقهم الانتخابي دون حضور النشاطات التي يقوم بها المرشحون من أجل معرفة برامجهم أو الأحزاب، وفي هذا الصدد يعرف **جوزيف شليزنجر** الحزب على أنه التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من اجل المناصب الانتخابية التي ينتمون إليها.[2]
- تقتصر مشاركة الشباب الجامعي السياسية فقط أثناء الانتخابات الرئاسية، وهذا ما عبرت عليه نسبة 70%، أما البلدية وغيرها فهي تكون في حالة وجود شخص من المنطقة في القائمة الانتخابية.

---

[1] بلقاسم سلاطنية، **ملاحظات حول استخدام الاستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدة في البحث السوسيولوجي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر2002، ص 13.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة علم المعرفة، الكويت، 1987، ص17.

- إن الحس بمسؤولية وكذا الوعي السياسي موجود وبنسبة كبيرة لدى الشباب الجامعي في الجنوب الجزائري وهذا ما عبرت عنه الغالبية والتي بلغت حوالي 85%.
- يرى الكثير من المبحوثين أن هناك فرقا كبيرا بين النشاطات السياسية الموجودة في الشمال وعندهم في الجنوب من حيث عددها وبرمجتها وحضور الفاعلين فيها.
- أجمعت الكثير من مفردات العينة أن الجهوية والانتماء الزاوي(نسبة للزوايا) هو الدافع القوي للمشاركة في الحياة السياسية هنا.
- فيما يتعلق بالثقافة السياسية فقد وجدنا أن أغلب مفردات العينة من طلبة تخصص العلوم السياسية على دراية جيدة بالمصطلحات الكبرى للسياسة كونه مجال الدراسة. بينما العكس وجد مع طلبة علم الاجتماع خاصة وأنه كان من المفروض أن يعلم ولو القليل فنجد أن الكثير من المفاهيم مجهولة وهناك صعوبة في التمييز بين بعض المصطلحات المتشابهة عنده كالجماعة الضاغطة والفرق بين الأمة والوطن والدولة، والتنشئة السياسية والثقافة السياسية...الخ

خاتمة

رغم أن الجزائر مترامية الأطراف إلا أن مساعي الدولة لربط شمالها بجنوبها وشرقها بغربها حثيثة، حتى لا يحدث أي خلل في التوازن الجهوي، مما جعل مدى المشاركة السياسية الموجودة في الجنوب نوعا ما معتبرة، وهذا بفضل الحملات التوعوية بأهمية المشاركة في مختلف التظاهرات التي تقام عبر التراب الجزائري، دون أن ننسى أن الجمهورية قد وفرت الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية من اجل السير الحسن لمختلف المحافل السياسية سواء كانت انتخابات أو استفتاء أو حتى غيرها.

كما أن وجود تخصصات ذات علاقة في الجامعة التي تحوي على غالبية أبناء المنطقة جعل مهمة شرح وتبسيط وتوعية باقي السكان أكثر فاعلية من ذي قبل، إلا أنه ورغم كل ما قيل إلا أن الوضع يحتاج إلى جهود أكبر، من أجل ضمان مشاركة اكبر خاصة على مستوى الشباب من أجل التطلع نحو الأفضل، فالبلد أمن يحتاج إلى جهد أكبر من طرف أبنائه عن طريق المشاركة في كل.